كالسمن والاشكال في دخولها فاتم التتمم لو حلف عليه كذلك فانها تخصص فيها وتحتمل الرجوع اليها الى الفتها اسما وصفة
كذلك التحق بالسنام ولا يجب على احد هما الاخر وهل يحنث في اللحم بالكبد والقلب يجريان من اسمائهما في معناه وقد
يقوم مقامه وفي الياء والقلبات قوله صلى الله عليه وآله ان في الجسد مضغة الحديث والمضغة القطعة
اللحم وعرفا الصرف اللفظ اليها مما لا الاطلاق كما اذا قال السيد لعبده اشتر لنا لحما فاشترى لحما مما يباع
تحت اطلاق الامر فلا يستحق اللوم ويمنع من دخولها عرفا وفي هو الحقيقة ولعصر السكاكي لما اشتريت لحما
استريت قلبا وكبدا هذا ظاهر عرفا واللوجدان ثبات وفي لحم الراس والحد والمسنان والاكارع واولي الدسوقي
قبل بم اما الكرش فالمصران واللحم فلا قوله لو حلف لا يأكل بسرا فاكل منصفا حنث وفيه قول المصنف
ه الملكارم معتدل البسر والحنث على موجب اللفظ الذي تعلقت به اليمين ما لم يقترن بسببه خاص تحمله
مدلول لفظ البسر والرطب محالفا للاول ويطلق على الاول يطلق على ما لم يرطب من ثمر النخل بعد مقاربته الدوا
لما يصح منه وسرت فيه الحلاوة والمائية لم يدخل احدهما في الاخر اذا حلف عليه اما النصف وهو الذي صار
نصفا الواصل منه رطبه ونصفه بقي بسرا في الحنث لو حلف على ان لا يأكل البسر او الرطب والبسر لو حلف
ان لا يأكله وجهان من اسم صدق الرطب على المرطب والبسر على المرطب الذي يحنث بأكله هذا ما هنالك
ومن عدم صدق كل واحد من اسم الرطب والبسر عليها حقيقة واما لها اسم خاص وصف خاص فلا يحنث والبه
ذهب بر ابن ادريس وهو الذي شاركه المصنف ضعفه هذا اذا اكل الجميع والنصف الموافق بمقتضى اليمين اما لو حلف
اكل النصف المخالف خاصة فلا اشكال وعدم الحنث ولو كانت مسه الا يأكل رطبا وبسرة فاكل مضغة فيه
اشكال وعدم الحنث لان الرطبة اسم لما رطب كلها او البسرة لما لم يرطب عند نضج وذلك غير متحقق في المنصف
لا لمقطع لخلاف مطلق البسر والرطب فانه تصدق وبعضها فاسد اولى لتطع الطلع ثم حلال بفتح المهملة ثم ميم ثم
رطب ثم قوله اسم الفاكهة يقع على الرمان والعنب الرطب فرحلف الا ياكل فاكهة حنث بأكل كل واحد من ذلك
وهو البطيخ تردده الفاكهة لم لما يتفكه به اي يتعجب قبل الطعام وبعده مما لم يكون مقصودا بالقوت من
العنب والتين والرطب والرمان والتفاح والمشمش والمستحيل والكمثرى والخوخ والاترج والبادنج والنبوفر و
النبق والمورد والتوت بانواعه ونحوها بتخصيص المم للثلاثة على وجه نعم يحضار الفاكهة فيها لا يجيء في
والحامل عليه يحتمل اثر الاقتران وموضع النزاع فان بعض العامة منع مرتبا والفاكهة للرطب لرمان فاكهة
عطفها عليها ما في قوله فاكهة ونخل ورمان المقتضي المغايرة واجيب بان المغايرة تحققت على التقديرين فانها اجناس
لها والحرى مغايرة للكل وقد يعطف عليه لمزيد شرفه عرفا من الجزئيات واهمها اما لاسارة واظهارا الفضل لبعض
حيوان بل ومكائيل على الملائكة في قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فان الله ملك
وعطف صلاة الوسطى على الصلوات فان لا يدخل المخضرات كالقثاء والخيار والباذنجان والجوز والفرع في الفاكهة
واختلف في البطيخ فالاصل الشيخ وظاهرها الصدق واسمها عليه عرفا لان لها نضجا وادراكا كالفاكهة وقيل
الخضراوات والاصل الرجوع فيه الى العرف فان فقد فالاصل علم الحنث بهم الاشكال في تناول الفاكهة
من افرادها هذا رطبا وفي تناوله ياسا كالتمر والزبيب والمشمش الخوخ والمشمش والتين وجهان من تقدم
الى الرطبة والبا المقتضي صدقها عليها ومن خروج اليابس عنها اذ الانقسام عرض الحقيقة والانواع وجهين الثاني

في اجماله والوجه اتباع العرف وهو الاذن لا يتناول اليابس وكذا التحف والليوب كالمستق والبندق والجوز وعلى
المع هما وهو الاصح وقيل تناولها البري من البر عروب وحب الاس وحب الصنوبر ان وخلنا الليوب وجهان
وجوه في التحرير يدخل المستطاب منها كحب الصنوبر والاصح اتباع العرف فما علم ان الاسم الجامع والوارد
الجيم وقيل الزاي بالنون وتاج والتين بفتح النون وسكون الموحدة وكسرها والفستق بضم الفاء وفتحها
والقابل بضم القاف اكثر من فتحها ومثله مع المذكر والبادنجان بكسر المعجمة والجوز بفتح الجيم وكسرها قوله
والاسم لما يوم بر ولما كان ملحا ما تبعا كالدبس او غيره كالخوذ الادم ما ضاف الى الخل وبكما معرفة
او هنا حاملا كالخل والتمر والملح والبقل والبصل والفجل او ما تبعا كالدبس والخل والعسل والتمر وشبه التمر
بين الحامل والمايع على خلاف بعض العامة حيث خصته ما يصنع بر ويوده قوله صلى الله عليه فالرشيد
اداسكر اللح قوله صلى الله عليه وآله وقد اخذ كسرة خبز شعير وضع عليها تمرة وقال هذا ادم هذا وقوله
صلى الله عليه وآله سيد اداكم اهل الدنيا مضافا الى اللغة والعرف قوله اذا قال لا اشرب ماء هذا
الكوز لا يحنث الا بشرب الجميع وكذا لو قال لا اشرب ماء ولو قال لا اشرب ماء هذا البير حنث لشرب البعض
اذ لا يمكن صرفه الى زيادة الكل وقيل لا يحنث وهو حسن ه اذا حلف على فعل شئ لا يبر الا بفعله اجمع ولو
حلف لا يفعله لم يحنث بفعل البعض لان البعض غير المجموع في الموضعين وعليه يتفرع ما لو قال
لا شربت ماء هو هذا الكوز او الجب وغيرها مما يمكن ماءه ولو في مدة طويلة فانه لا يحنث الا بشرب
جميعه ما دام يسمى فيه شئ فلا حنث ويستثنى من ذلك البلل الذي يبقى في الاناء خلافا لبعض العامة حيث
ذهب الى انه يحنث البعض لنا ان المعروف لا اضافة الى الاناء ولا نحوها بنيتا والى الجميع كما في ظروف الابنات و
لو قال لا شربت ماء هذا الاناء او الحب لم يحنث الا بشرب الجميع بعين ما ذكر وينبغي ان يكون هو المراد من
قول المصنف كذا لو قال لا اشرب ماءه بجعل الاخير نون التوكيد لا ياء المتكلم المقيد للبينة على حكم النفي والاثبات
واما قوله لا شربت ماءه فلا فرق بينه وبين السابق والوجه الجميع بينهما قال الشهيد رحمه الله وبعض
ان ما في الاصل من لفظ شربت من تحريف الكتاب ولو قال لا شربت ماء هذا البير العظيم والنهر فشرب
بعضه فيه وجهان احدهما عم لانه لا يمكن شرب الجميع فتصرف اليمين الى البعض ولان من شرب من نهر عليقا
وظله والقراءة تصدق عرفا الشرب ماء وظله والقراءة والثاني وهو الذي اختاره المصنف لان الحلف على الجميع
فصار كما لو قال لا شربت ماء هذا الاناء او الحوض عينه منضبط ومبني على هذا ان نقول لا تعلق
بعينه لان الحنث غير متصور كما لو حلف لا صعدا الى السماء ويتفرع على ذلك ما لو قال لا اشرب ماء هذا
البير والنهر وهو يحتمل حمل اليمين على البعض فيقبل شرب بعضه وان قل والاظهر انه لا يشرب البعض بل يكون كالحالف
على غير المقدور لان النية تعلقا اليمين لان الرتبة غير مقصورة ولو كانت بينة فالاول لا شربت من هذا الاناء
او الحوض حنث بالشرب من ماء يا قليلا كان او كثيرا ولو قال لا اشرب من ماء يا شرب منه ذلك وكذا الحكم
في ماء النهر والبيدر قادة من المتبعض هاهنا الكثرة ولعدم صاحبة البينتين هنا قوله لا اكلت هذين
الطعامين لم يحنث باكل احدهما وكذا لو قال لا اكل هذا الخبز وهذا السمك لم يحنث لا باكلهما لان الواو العاطفة
للجمع به كالف التثنية وقال الشيخ لو قال لا اكلن يا عمر وكلم احدهما حنث لان الواو نوب مناب الفعل والاول